دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التغير القيمي وانعكاساته على أوضاع المرأة في مجتمع الإمارات : دراسة ميدانية مقارنة لعينة من العاملات وغير العاملات من المتعلمات
المصدر:	مجلة العلوم الاجتماعية -الكويت
المؤلف الرئيسي:	المطوع، محمد بن عبدالله بن إبراهيم
المجلد/العدد:	مج 30, ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الصفحات:	347 - 379
رقم MD:	26488
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	تعليم المرأة، الإمارات العربية المتحدة، الأحوال الاجتماعية، التغير الاجتماعي، القيم الاجتماعية، المرأة الاماراتية، عمل المرأة، المشاركة السياسية، المرأة العاملة، التنشئة الاجتماعية، رعاية الأطفال، العلاقات الزوجية، العادات والتقاليد، الضغوط الاجتماعية، المساواة بين الرجل والمرأة، تقدير الذات، المربيات الأجنبيات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/26488

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التغير القيمي وانعكاساته على أوضاع المرأة في مجتمع الإمارات

«دراسة ميدانية مقارنة لعينة من العاملات وغير العاملات من المتعلمات»

محمد عبدالله المطوع*

ملخص: يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في تعرُّف ملامح التغيرات التي تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية ومدى انعكاساتها على أوضاع المرأة الإماراتية ومكانتها، ولتحقيق هذا الهدف تبنت هذه الدراسة رؤية بنائية شمولية تنطلق من واقع المرأة الإماراتية على ضوء المتغيرات المجتمعية الشاملة من ناحية، والتغيرات العالمية وتأثيراتها المختلفة من ناحية أخرى. كما اعتمدت هذه الدراسة على استراتيجية منهجية تتضمن مجموعة من المحاور تتمثل في أساليب الدراسة ومصادر جمع البيانات، ومجالات الدراسة، وأدواتها وأساليب التحليل الكمي والكيفي. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أ – إن التعليم قد أدى دوراً أساسياً في تغير كثير من القيم الاجتماعية المتعلقة بوضع المرأة ومكانتها في المجتمع ودورها في مجال التنشئة الاجتماعية، وقدرتها على مواجهة المشكلات. ب – إن خروج المرأة للعمل قد جاء نتيجة لمجموعة من الأسباب منها إثبات الذات، والاستقلال المادي، ومساعدة الزوج على مواجهة أعباء الحياة. جـ – إن هناك مجموعة من العوامل تحول دون المشاركة الفاعلة في المجال السياسي، منها انفصال التعليم عن الوعي السياسي واعتماده على الأساليب التقليدية وبعده عن التعبير عن الواقع الاجتماعي. د – إن هناك إجماعاً على أن المرأة العاملة وغير العاملة تشارك بإيجابية في خدمة المجتمع برغم وجود بعض المعوقات البنائية والثقافية والشخصية.

مصطلحات أساسية: التغير القيمي، التعليم، العمل، المشاركة السياسية.

* قسم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

أولاً – موضوع الدراسة وأهميته:

لا شك في أن التغيرات البنائية التي يشهدها مجتمع الإمارات وبخاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن، على جميع الأصعدة والمستويات (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإيمولوجية) قد انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على الأسرة الإماراتية بوجه عام، وأوضاع المرأة ومكانتها بشكل خاص.

وإذا كانت تلك التغيرات تبدو واضحة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي فإنها تبدو أكثر وضوحاً على الصعيد الثقافي والقيمي، الأمر الذي أدى إلى ظهور قيم جديدة، تتعلق بأوضاع المرأة الإماراتية ومكانتها وأدوارها الحالية والمستقبلية بوصفها انعكاساً للتحولات المجتمعية التي يعيشها المجتمع من جانب، ومواكبة للتغيرات القيمية والثقافية على المستويين الإقليمي والعالمي من جانب آخر.

ومن ثم يمكن القول إن للمرأة في مجتمع الإمارات أهمية ومكانة خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار الظروف البنائية والمجتمعية لمجتمع الإمارات من حيث التركيبة السكانية من ناحية، ومتطلبات عملية التنمية الشاملة من ناحية أخرى، متطلبات عملية التنمية الشاملة التي في حاجة إلى تطوير مستمر للقوى البشرية المحلية، والتي تمثل المرأة جانباً مهماً منها. ومما يزيد من تلك الأهمية ما تقدمه المرأة من أدوار ووظائف في مختلف المجالات بدءاً من الأسرة ومرورا بقطاعات العمل المختلفة وصولاً إلى المشاركة الاجتماعية في مختلف المجالات. (الشامسي، 1995).

وانطلاقاً من ذلك فإن قضايا المرأة أصبحت في الآونة الأخيرة تحتل أهمية خاصة في مجتمع الإمارات على الصعيدين السياسي والاجتماعي. حيث جاء هذا الاهتمام من وعي القيادات السياسية بأهمية دور المرأة في المجتمع. ولكن على الرغم من ذلك ما زالت المنظومة القيمية السائدة – لدى بعض الفئات الاجتماعية – تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فاعلة في المجالات كافة. ويرجع ذلك إلى التأثيرات الفكرية لبعض جماعات ذات توجهات أيديولوجية وسياسية تنطلق من مقولة أساسية مفادها أن المكان الطبيعي للمرأة هو المنزل، وهي أحد المنطلقات الفكرية للقوى المحافظة على المستوى العربي. غير أن انتشار التعليم وتطور نظمه

وازدياد معدلات الوعي الثقافي والاجتماعي، فضلاً عن التأثيرات المختلفة التي يمارسها الإعلام المحلي والإقليمي والعالمي والذي أفرز اتجاهات أخرى تؤكد على أهمية دور المرأة الإماراتية ومكانتها وبخاصة في مجالات العمل والمشاركة الاجتماعية في مختلف القطاعات، مما أسهم في تغير نظرة المرأة لذاتها، فلم تعد تؤيد فكرة القيام فقط بأدوارها التقليدية، وإنما المشاركة في القطاعات الأخرى. (Almutawa, 1985: 20).

وعلى ضوء ذلك تبدو الأهمية النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة، حيث يتمثل هدفها الأساسي في تعرّف ملامح التغيرات التي تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية ومدى انعكاساتها على أوضاع المرأة ومكانتها في المجتمع. فعلى الصعيد النظري يمكننا القول إنه على الرغم من أن هناك بعض الدراسات والبحوث التي تناولت تلك التغيرات، فإنها قد ركزت على جوانب معينة وأغفلت جوانب أخرى، ومن ثم تأتي أهمية هذه الدراسة في نظرتها الشمولية إلى تلك التغيرات والكشف عن العلاقة المتداخلة والمتشابكة بينها، ومن ثم الإسهام في إثراء هذا الجانب من الدراسات والأبحاث. أما على المستوى التطبيقي فتأتي أهمية هذه الدراسة في الكشف عن طبيعة تلك التغيرات وتأثيراتها المختلفة في أوضاع المرأة ومكانتها وأدوارها وانعكاساتها على المجتمع، وذلك من خلال البيانات والمعطيات الميدانية.

ثانياً – الدراسات السابقة – رؤية نقدية:

على الرغم من أن التحولات التي شهدها مجتمع الإمارات خلال العقود الثلاثة الماضية قد أثارت اهتمام الباحثين والمتخصصين في مختلف المجالات، ومن ثم ظهرت دراسات وبحوث كثيرة تناولت تلك التغيرات، فإن الدراسات والبحوث التي تناولت الأبعاد الاجتماعية بشكل عام لا تزال محدودة، وكذلك الدراسات التي تناولت الأبعاد القيمية والثقافية على وجه الخصوص.

إن تحليلاً متعمقاً ونقدياً للدراسات التي اهتمت بدراسة القيم يؤكد على أن هناك ملامح وسمات مشتركة وجوانب اختلاف بين تلك الاهتمامات يمكننا إجمالها فيما يلي:

1 – لقد أكدت بعض الدراسات أن القيم هي عبارة عن تصور لما يكون واضحاً أو مضمراً نستطيع من خلاله أن نميز الفرد أو الجماعة، وهو من ثم يحدد ما هو

المرغوب فيه، بحيث يتيح لنا الخيار من بين الأساليب المتغيرة للسلوك، والوسائل والأهداف الخاصة بالفعل (المطوع، 1990).

2 – إن الأنساق القيمية هي عبارة عن نماذج يتم من خلالها تنظيم القيم في المجتمع، وهي متشابكة ومتداخلة، إلا أنها تبدو في شكل متكامل مثل العادات والتقاليد، وهي عرضة للتغيير عند الانتقال من تشكيلة اجتماعية إلى أخرى، ومن ثم تعطي المجال للصراع القيمي بين القديم والجديد حسب قوة التغير الاجتماعي (إيغور كون، 1984: 260–261).

3 – إن القيم الاجتماعية متعددة المصادر والاتجاهات والأبعاد، وهي التي تنظم العلاقات بين الأفراد أو بينهم وبين النظام السائد والمؤسسات، ومن ثم فهي التي تحدد مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم (بركات، 1984: 324).

4 – إن القوى التقليدية تستغل المنظومة القيمية في صراعها مع قوى التجديد والتقدم ومواكبة العصر، وذلك بدعوتها لمحاربة كل ما هو جديد (تعليم المرأة، وعمل المرأة ومشاركتها السياسية) وهذا الصراع مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع (حليم عبدالجليل، 1989: 14).

5 – إن للقيم السائدة أثراً واضحاً في التنمية الاقتصادية وبخاصة إذا كانت تحول دون الأخذ بالأساليب الحديثة في الاقتصاد، ومن هنا فإن التداخل بين القيم الاجتماعية والاقتصادية عادة ما يكون واضحاً، فالانتقال من المرحلة اليدوية إلى عصر الآلات قد غير في نسق العلاقات الاجتماعية وأسهم في تغير البناء الاجتماعي (حامد وحسين، 1972: 73–77).

6 – إن منظومة القيم السائدة ما هي إلا انعكاس للفئة الاجتماعية المسيطرة وبخاصة السيطرة الاقتصادية، ومن ثم تسهم القيم في عملية التطبيع الاجتماعي للمحافظة على ما هو قائم بالفعل وليس ما هو مرغوب، ومن هنا فإن السيطرة الاقتصادية تشكل الملامح الاجتماعية والسياسية للمجتمع لما لها من قدرات في نشر قيمها (أحمد سمير، 1982: 120).

7 – إن ما تشهده دول مجلس التعاون الخليجي في نهاية القرن العشرين من صراع قيمي بين القوى الاجتماعية المختلفة ما هو إلا صورة من صور الصراع بين القوى التقليدية فكرياً والقوى المتجددة فكرياً، ذلك الصراع يمثل امتداداً لفترات سابقة من التاريخ الاجتماعي لهذه المجتمعات. وبعبارة أخرى هي نتاج للتغيرات في المجال

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وربما يزداد هذا الصراع في ظل العولمة واختلال التركيبة السكانية في هذه المجتمعات، والتي أصبحت تتفاعل بشكل يومي مع معطيات حضارة القرن العشرين وثقافاته المختلفة، ويخوض في خضم التواصل الإعلامي ويفيء إلى ظل ثورة الاتصالات والمعلومات، ومن هنا فإن المنظومة القيمية في مرحلة مخاض بين مجتمع ما قبل العولمة والمجتمع في مرحلة العولمة.

8 – كما يؤكد "اناتاليا"، (1992: 450) على "أن قيمة ما تكون ذات شأن بالنسبة للفرد أو للجماعة، ما يعد خيراً أو شراً، حسناً أو قبيحاً، جائزاً أو محرماً، نافعاً أو ضاراً، حقاً أو باطلاً، والقيمة قد تكون إيجابية (مثل الأخذ بمبدأ ما) أو سلبية (مثل النفور منه) موضوعية أو ذاتية، مادية أو اجتماعية، سياسية أو روحية".

مما سبق يمكن القول إن مجمل التغيرات على جميع الأصعدة، سواء الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية، قد أحدثت تفككاً في بنية المجتمع التقليدي والمعتمد على علاقات إنتاج مثل الصيد والغوص والرعي والتجارة البسيطة؛ أي مستوى الكفاف، وعدم تواصل – إلى حد كبير – مع الثقافات الأخرى، إضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية، والتمسك بعادات وتقاليد يعود بعضها في جذوره إلى المرحلة الجاهلية من تاريخ العرب، هذه الصورة العامة لمجتمع ما قبل الاتحاد ومرحلة ما قبل العولمة في الوقت الحالي، ليست هي الواقع الحالي والذي ارتفع فيه المستوى المتوسط للفرد من حيث الدخل، والتعليم والتفاعل مع الغير، ونتائج الثورة في عملية الاتصال، حيث أصبح المواطن العادي يشاهد يومياً عشرات المحطات الفضائية، ويطلع من خلالها على أنماط مختلفة من الثقافات التي تختلف عن ثقافته العربية والإسلامية، وربما تتفق في بعض جوانبها، إلا أن ذلك التفاعل في حد ذاته يشكل جزءاً من المشكلة (Mcmichael, 1996: 249-757).

إن عجلة التغير باتت تشكل قلقاً دائماً ليس على المستوى العربي فقط وإنما على المستوى العالمي وبخاصة في عقد التسعينيات، وبروز القطب الواحد عالمياً متمثلاً في ثقافة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن انهار المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي، هذه الحالة الجديدة صنعت أدواتها وآلياتها للهيمنة، وجعلت العالم يزحف نحو هدف واحد، وهو تقليد ثقافة المنتصر ومحاكاتها؛ أي الاتجاه نحو الخصخصة، وهنا تظهر من جديد آليات الدفاع عن الذات وبخاصة في الأمور التي لها علاقة بالهوية والثقافة (Al mutawa, 1998).

من الملامح الرئيسة لهذه المرحلة شعارات حقوق الإنسان، والمساواة والعدالة، والتعددية، والانفتاح وغيرها من الأدوات التي تستخدم ضد كل من يحاول الخروج من المنظومة الجديدة، وبعبارة أخرى هي خير أريد به باطل، إن المتتبع لما يجري في المجتمع في الوقت الحالي يلاحظ أن عملية التفكك في المنظومة القيمية نجم عنها صراع بين اتجاهين – أحدهما يتمسك بالقيم التقليدية المحافظة ويحاول الحفاظ عليها والدفاع عنها، والآخر يدرك أن التجديد والتغير حادث لا محال، لذلك فهو مع هذا التغير، وهنا تبرز ملامح الصراع الاجتماعي بأشكاله المختلفة (جبارة عطية، 1986: 61–75).

في حين ظهر اتجاه ثالث يحاول الاستفادة من إيجابيات التراث والتقاليد من خلال فرزها وغربلتها وتوظيفها لخدمة الحاضر والمستقبل، لذا فهو مع التفاعل مع معطيات العصر الحديث بما فيها الاستفادة من أطروحات العولمة وبخاصة في الجوانب الإيجابية، حتى يتسنى لها الملاءمة بين التراث والمعاصرة لخدمة موضوع التغير القيمي وأثره في المرأة (أسامة الخولي: 1998).

ومن هنا فإن التغير القيمي الذي نصبو إليه هو ذاك الذي يواكب متطلبات التغيير والتنمية بما يتفق وخصوصية التطور والتحديث والتغير، ويتلازم مع التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في مجتمع الإمارات.

ثالثاً – المدخل النظري للدراسة:

إن فهم أوضاع المرأة وتحليلها في مجتمع الإمارات والتغيرات التي تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية لا ينبغي أن يتم بمعزل عن التغيرات البنائية التاريخية والخصوصية المجتمعية التي يشهدها المجتمع على جميع الأصعدة والمستويات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. فلا شك في أن تغير القيم يرتبط ارتباطا قويا بتغيرات أخرى من ناحية، ويعكس تلك التغيرات من ناحية أخرى. وإذا كان بعض الكتاب قد أكد على أن تلك التحولات تمثل تحولات جذرية، إلا أن الواقع الفعلي يؤكد عكس ذلك، وبخاصة على صعيد البنية الثقافية والقيمية للمجتمع. الأمر الذي يؤكد على حقيقة أساسية مفادها: أن الحديث عن التغيرات الثقافية والقيمية يجب ألا يكون حديثا مطلقا وعاما، وإنما ينبغي التأكيد على استمرارية كثير من العناصر والمكونات الثقافية التقليدية وفاعليتها وتأثيرها على الرغم من التغيرات التي أصابت عناصر ثقافية أخرى ومكوناتها. وأن تلك الازدواجيات تبدو في أشياء

كثيرة متناقضة لكنها متعايشة ومتمفصلة (articilation) إذا ما استخدمنا مفهوم التمفصل الذي ورد في كتابات كثير من المفكرين العرب أمثال (سمير أمين ومحمود عودة وغيرهما). والأمثلة عليها كثيرة على المستويات كافة.

فعلى صعيد أوضاع المرأة نجد: الحرية مقابل التمسك بكثير من القيم الاجتماعية التقليدية، والمساواة بالرجل، والاختيار للزواج ومحدداته التقليدية والحديثة، وقضية التعليم والعمل والاختلاط... إلخ. هذه القضايا وغيرها تؤكد على أن التغيرات القيمية لم تكن – بحال من الأحوال – تغيرات جذرية على الرغم من التأثيرات المختلفة التي تعرض لها مجتمع الإمارات ليس فقط على الصعيدين المحلي والإقليمي ولكن أيضا على الصعيد العالمي.

وانطلاقا من ذلك فإن رؤية بنائية شمولية تنطلق من تحليل واقع المرأة الإماراتية على ضوء التغيرات المجتمعية الشاملة من ناحية، والتغيرات العالمية وتأثيراتها المختلفة (العولمة بجوانبها وأبعادها المختلفة) من ناحية أخرى، تعد مدخلاً نظرياً وإطاراً فكرياً مناسباً لفهم إشكالية الدراسة وتعرُّف أبعادها المختلفة. ومن ثم البعد عن النظرة الأحادية والتجزيئية وتحليل أوضاع المرأة في ظل التغيرات الثقافية والقيمية من خلال وضعها في سياقها المجتمعي من جانب، والإقليمي والعالمي من جانب آخر. فلا يمكن بحال من الأحوال فصل التغيرات المحلية عن التغيرات الإقليمية العالمية (Almutawa, 1998).

1 – مفهوم التغير الاجتماعي:

تعكس عمليات التغير التفاعل الاجتماعي بين الأفراد داخل الجماعات، وتفاعلها داخل النظام، والتفاعل بين المكانات والأدوار التي لا تنفصل عن التنظيم الاجتماعي. إن التغير الاجتماعي سواء أكان مخططا أم غير مخطط، كما أو كيفا، يمكن دراسته دراسة مترابطة، وبخاصة إذا ما عرضنا لمجموعة من المؤشرات التي يمكن لنا من خلالها قياس مظاهر التغير وتحديدها في أي مجتمع من المجتمعات، وتتمثل تلك المؤشرات في: نوعية التغير أو هويته، ومستوى التغير، أي الموضع الذي يحدث فيه التغير، وزمن التغير، أي المدى الزمني الذي يحدث فيه، وجهة التغير، أي المسلك الذي يسير فيه، ثم حجم التغير، وأخيراً معدلات التغير، أي درجة السرعة أو البطء في عملية التغير.

لقد ظهرت تعريفات كثيرة للتغير الاجتماعي، منها ما ينظر إلى التغير الاجتماعي بحسبانه تحولاً أو تبدلاً في بناء المجتمع، أي التغير في الهياكل الأساسية، أي أن

التغير هو التبدل الجوهري في الأبنية الاجتماعية، أي في أنماط الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل، كما تنعكس في التغيرات التي تطرأ على القيم والمعايير والمنتجات الثقافية والرموز، أي التحولات الكبرى التي تطرأ على المجتمعات ونقصد بها التحولات الكبرى التي تأخذ زمنا طويلا. في حين ذهب فريق ثان إلى تعريف التغير الاجتماعي بأنه التعديلات في الأنساق الاجتماعية والأنساق الفرعية داخل البناء الاجتماعي، وكذلك أسلوب الأداء الوظيفي. في حين أكد فريق ثالث على أن التغير الاجتماعي هو التبدلات في الظواهر الاجتماعية عبر المستويات المختلفة للحياة الإنسانية بدءاً بالفرد وانتهاء بالكون. في حين ذهب آخرون إلى النظر إلى التغير بمعناه الواسع، أي بأنه مجموعة متتابعة من التبدلات (الاختلافات) التي تحدث عبر الوقت داخل كيان مستمر في الوجود، وأخيراً يرى بعض الباحثين أن التغير الاجتماعي هو التغير في البناء الاجتماعي أو في بعض النظم أو العلاقات بين النظم (باقر النجار، 1999).

ولكن على الرغم من هذه الاختلافات بين مفهوم التغير الاجتماعي فإننا نستطيع تعريف التغير الاجتماعي بأنه تبدل أو تحول في الأبنية أو النظم أو العلاقات، بمعنى أن التغير الاجتماعي يشير إلى جميع التحولات الجزئية أو الكلية التي تطرأ على البناء الاجتماعي – الثقافي لمجتمع من المجتمعات من خلال سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن والتي يكون لها نتائجها على هذا البناء الاجتماعي – الثقافي.

2 – مفهوم التغير القيمي:

يعد مفهوم القيم مفهوماً أساسياً في هذه الدراسة لتوجيه البحث توجيهاً يساعد على إبراز ما للقيم من علاقة وثيقة بعمل المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعرض لها مجتمع الإمارات خلال الفترة الحديثة، وانعكاس تلك التغيرات على منظومة القيم الاجتماعية بصفة عامة، والقيم الخاصة بالمرأة الإماراتية بصفة خاصة (سعيدة عبيد، 1997).

لقد ظهر كثير من التعريفات التي تناولت مفهوم القيم، منها مَنْ وسع من نطاق هذا المفهوم، ومنها مَنْ ضيق من نطاقه حتى جاءت أحياناً متعارضة، بل أحياناً أخرى متداخلة ومتضاربة. حيث يرى بعض الفقهاء أن القيم لا تشبه المعايير من حيث كونها أكثر عمومية لأن القيمة اعتقاد بشيء، وهذا الاعتقاد يجسد المرغوب وغير المرغوب من الأفعال الاجتماعية، في حين يرى بعضهم الآخر أن المعايير

والقيم أمر ضروري لاستمرار المجتمع والحفاظ عليه لأن السلوك البشري في حاجة إلى توجيه، ويأتي هذا التوجيه من القيم. وإذا كان "بارسونز" قد أكد على أهمية القيم، فإنه يرى أن معظم التعريفات قد حصرتها في إطاعة القواعد، وهو تعريف مبتور وغير كاف، لأن القيم هي المسئولة عن تحديد السلوك وتوجيهه، هذا فضلاً عن أن تغير القيم سوف ينعكس بلا شك على الجوانب المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بعمل المرأة. فعلى سبيل المثال يؤكد "جيمس فندر" James Vander أن قيم المجتمعات الحديثة تختلف عن قيم المجتمعات التقليدية، حيث تتسم القيم في المجتمعات الحديثة بطغيان الجانب المادي، والتأكيد على النجاح، والتأكيد على العمل والفاعليات، والتأكيد على التقدم. (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، 1995).

وانطلاقاً من ذلك يمكننا صياغة تعريف إجرائي للتغير القيمي يتناسب وموضوع الدراسة من ناحية، والإطار النظري الموجه لها من ناحية أخرى، وخصوصية مجتمع الإمارات من ناحية ثالثة. فالتغير القيمي يعني: التغير الذي تتعرض له منظومة القيم الاجتماعية والتي تؤدي دوراً أساسياً في تحديد قيمه بشكل عام (قيم التعليم، والعمل، والإنتاج، والحرية، والمساواة، والمشاركة، والاستهلاك، والانتماء، والاختيار للزواج).

3 – مفهوم المرأة:

إن الحديث عن المرأة بصورة مطلقة، يعد أمراً لا يتفق ومعطيات الواقع الاجتماعي المعاصر، فهناك صور متعددة ومتنوعة تقع في نطاقها المرأة بصفة عامة، ومن ثم فإن مقتضيات المنهج العلمي تتطلب طرح مجموعة من الإشكاليات التي تواجهنا عند تحديد مفهوم إجرائي للمرأة، منها على سبيل المثال: عن أي امرأة نتحدث؟ هل نقصد المرأة المتعلمة أو غير المتعلمة؟ المرأة الريفية أو الحضرية أو البدوية؟ المرأة في أي المستويات الاجتماعية والاقتصادية؟ المرأة العاملة أو غير العاملة؟ المرأة المتزوجة أو غير المتزوجة؟... إلخ. الواقع أن تلك الإشكاليات تعد مسائل نسبية، ومن ثم فإن وضع تعريف واضح ومحدد لهذا المفهوم يُعد أمراً ضرورياً، يمكننا من تحليل التغيرات القيمية التي يشهدها مجتمع الإمارات خلال المرحلة الحالية بكل ما تحمله من تناقضات قيمية، وكذلك وضع التصورات المستقبلية في ظل التغيرات والتحديات العالمية والإقليمية والمحلية والتي سوف تنعكس بشكل أو بآخر على أوضاع المرأة الإماراتية ومكانتها (Datnow A, 1998: 11-12).

وانطلاقاً من الرؤية السابقة يمكننا وضع تعريف إجرائي للمرأة مفاده: المرأة التي يتراوح عمرها بين 20 و50 عاماً، شريطة أن تكون متعلمة وتقطن إحدى مدن الإمارات السبع. وتنتمي إلى فئات اجتماعية متباينة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، سواء أكانت عاملة أم غير عاملة، متزوجة أم غير متزوجة.

رابعاً – أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في الكشف عن التغيرات التي تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية ومدى انعكاساتها على أوضاع المرأة الإماراتية ومكانتها في ظل الأوضاع والتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، ومن ثم يتضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

1 – تشخيص الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمرأة الإماراتية في ظل التحولات المختلفة التي شهدها المجتمع الإماراتي.

2 – تعرُّف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة الإماراتية.

3 – الكشف عن أهم التغيرات التي تعرضت لها القيم الاجتماعية والثقافية للمرأة وبخاصة في المجالات التالية:

أ – التنشئة الاجتماعية للمرأة الإماراتية.

ب – القيم الخاصة بتعليم المرأة.

جـ – القيم الخاصة بعمل المرأة.

د – المشاركة السياسية للمرأة.

وعلى ضوء هذه الأهداف الأساسية للدراسة يمكن وضع مجموعة من التساؤلات:

1 – ما العوامل والأسباب (الداخلية والخارجية) التي أسهمت في إحداث التحولات والتغيرات القيمية المختلفة للمرأة الإماراتية؟

2 – التنشئة الاجتماعية، والقيم الخاصة بالزواج ومحددات اختياره، والقيم الخاصة بالمشاركة السياسية، والقيم الاقتصادية، وقيم الولاء والانتماء؟

3 – ما عوامل الثبات والتغير في قيم المرأة الإماراتية؟

4 – إلى أي مدى يمكن وضع تصور مستقبلي حول وضع المرأة الإماراتية في ظل تلك التغيرات الحالية والتحديات المستقبلية؟

خامساً – الاستراتيجية المنهجية:

تعتمد الاستراتيجية المنهجية لهذه الدراسة على مجموعة من المحاور الأساسية تتمثل في:

أ – أساليب الدراسة: تحقيقاً لأهداف هذه الدراسة وتساؤلاتها، تقع هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، ومن ثم اعتمدت على الأسلوب التاريخي لرصد التحولات والتغيرات التي طرأت على منظومة القيم الاجتماعية للمرأة الإماراتية حتى تتمكن من وصف الواقع الاجتماعي والثقافي للمرأة الإماراتية وتشخيصه والتغيرات التي تعرضت لها، اعتماداً على التحليلات الكمية والكيفية. كما تعتمد هذه الدراسة أيضاً على الأسلوب المقارن.

ب – مصادر جمع البيانات:

– الإحصاءات الرسمية المتوافرة.

– المراجع العربية والأجنبية.

– بيانات الدراسة الميدانية.

جـ – مجالات الدراسة:

– المجال المكاني: ويتمثل في الإمارات الست لدولة الإمارات العربية المتحدة.

– المجال البشري: ويتمثل في عينة الدراسة، حيث تم اختيار عينة عمدية من الإمارات الست لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتم استبعاد إمارة أم القيوين بسبب صغر حجمها، وقد جاءت عينة الدراسة على النحو التالي: إمارة أبوظبي 96، ودبي 21، والشارقة 24، وعجمان 8، ورأس الخيمة 16، والفجيرة 21.

د – أدوات جمع البيانات: تعتمد هذه الدراسة على أداة أساسية، هي استمارة الاستبيان التي تتضمن عدداً من المحاور الرئيسة والفرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

1 – البيانات الأساسية.

2 – القيم الخاصة بالتنشئة الاجتماعية وتشمل الأسئلة من 9–17.

3 – القيم الخاصة بتعليم المرأة وتشمل الأسئلة من 27–29.

4 – القيم الخاصة بعمل المرأة وتشمل الأسئلة من 30–36.

5 – المرأة والمشاركة السياسية وتشمل الأسئلة من 37–43.

6 – مقترحات المرأة لكي تشارك بفاعلية في عملية التنمية.

هـ – **أساليب التحليل:** تعتمد هذه الدراسة على أسلوبين أساسيين هما:

أ – أسلوب التحليل الكيفي.

ب – أسلوب التحليل الكمي.

أما **الشروط المتعلقة بأفراد العينة** فهي أن تكون مواطنة ومتعلمة، وأن تكون لدينا مجموعتان: الأولى امرأة عاملة، والثانية امرأة غير عاملة. وقد تم توزيع الاستبانة التجريبية من أجل إجراء تجربة مدى ملاءمة الاستبانة وكيفية الاستجابة من قبل أفراد العينة، وقد تم تعديلها وأصبحت بشكل أفضل نتيجة للتطبيق الأولي والمبدئي لها.

هذا وقد تم توزيع 300 استمارة في جميع مدن الدولة، وبعد ذلك تم تدقيقها ومراجعة الاستبانات التي يمكن الاستفادة منها في التحليل.

الجدول (1)
الحالة الاجتماعية لأفراد العينة

الإمارة / الحالة الاجتماعية	أبوظبي		دبي		الشارقة		عجمان		رأس الخيمة		الفجيرة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
عزباء	27	28.3	10	47.9	7	29.2	2	25	5	31.2	5	23.8	56	30.1
متزوجة	69	71.3	11	52.4	17	70.8	6	75	11	68.8	16	76.2	130	69.9
المجموع	**96**		**21**		**24**		**8**		**16**		**21**		**186**	**100**

سادساً – نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

أولاً – خصائص عينة الدراسة:

أظهرت الدراسة الميدانية أن الأكثرية العظمى من أفراد العينة من المتزوجات، حيث بلغت نسبتهن 69.9%، في حين بلغت نسبة من لم يسبق لهن الزواج 30.1%، أما على مستوى الإمارات فقد جاءت نسبة المتزوجات أيضاً متقاربة، حيث جاءت أعلى نسبة في إمارة الفجيرة (76.2%)، تليها إمارة عجمان (75%)، وأبو ظبي (71.3%)، والشارقة (70.8%)، وإمارة رأس الخيمة (68.8%)، ودبي (52.4%).

أوضحت النتائج الميدانية لهذه الدراسة مجموعة من الحقائق يمكن إظهارها على النحو التالي:

– إن معظم أفراد العينة سواء من المتزوجات أو غير المتزوجات تقع أعمارهن بين 23 و27 سنة، حيث جاءت نسبة غير المتزوجات 46,4% والمتزوجات 49.2%، في حين احتلت الفئة العمرية 18–22 سنة المرتبة الثانية بواقع 34% لغير المتزوجات و17.7% للمتزوجات.

– وفيما يتصل بالمهنة فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن نسبة العاملات وصلت إلى 41.4%، في حين كانت نسبة غير العاملات 58.6%، وهو ما يؤكد على أن مشاركة المرأة في العمل ما زالت قليلة، وهي السمة الغالبة على مستوى جميع البلدان العربية بصفة عامة، ولكن ما يميز دولة الإمارات عن غيرها من المجتمعات العربية هو ارتفاع نسبة المرأة العاملة، وهذا ما يؤكد على مبدأ الخصوصية لدولة الإمارات وبخاصة من حيث التركيبة السكانية، فما زال هذا المجتمع شأنه شأن المجتمعات الخليجية يعتمد على العمالة الوافدة من جانب، وقلة عدد سكانه من جانب آخر، ومن ثم كان الحل الأمثل للتغلب على تلك المشكلة هو اقتحام المرأة الإماراتية مجال العمل لسد هذا العجز من جانب، وانفتاح مجتمع الإمارات على العالم الخارجي والجنسيات المتعددة من جانب آخر، مما جعل قيم المرأة المتصلة بالعمل تتغير بصورة كبيرة.

أما فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالمرأة العاملة والمرأة غير العاملة فالجدول (2) يبين ذلك.

جدول (2)
الحالة المهنية لأفراد العينة

الإمارة / الحالة المهنية	ك	%
تعمل	41.4	77
لا تعمل	58.6	109
المجموع	%100	186

وبالنسبة لمستويات الدخول لأفراد العينة، فقد أوضحت البيانات والتحليلات الميدانية أن ارتفاع الدخل يُعد من السمات المميزة لمجتمع الإمارات بصفة عامة، وعينة الدراسة بصفة خاصة، حيث جاءت نسبة من تتراوح دخولهن بين 5 و10 آلاف درهم 32.3%، تليها نسبة من تتراوح دخولهن بين 10.000 و 15.000 درهم، ثم من تتراوح دخولهن بين 15.000 و 20.000 درهم.

أما من تقل دخولهن عن 50.000 درهم فلم تتجاوز 7.5%. وهو ما يعكس أن دولة الإمارات ضمن الدول النفطية ذات الدخول العالية. ولكن على الرغم من السمات المشتركة في ارتفاع الدخول بين أفراد العينة على مستوى الإمارات الست توجد أيضا بعض الفروق، حيث جاءت إمارة أبوظبي من أكثر الإمارات ارتفاعاً في الدخول، حيث تراوحت نسبة من تقع دخولهن بين 10 و15 ألف درهم 38.5%، تليها إمارة الفجيرة 33.3%، ثم تنخفض في بقية الإمارات الأخرى، حيث جاءت دبي في أقل مرتبة 14.3%. وهو ما يعكس الواقع الحقيقي، حيث تعتمد إمارة دبي على التجارة ويقل فيها النفط. وهو الحال نفسه لمن تتراوح دخولهن بين 15 و20 ألف درهم، فهي مرتفعة أيضا في إمارة أبوظبي والفجيرة وتقل في باقي الإمارات.

ثانياً – التنشئة الاجتماعية:

تُعد التنشئة الاجتماعية من أهم وظائف الأسرة، إلا أن كثيراً من العوامل تؤدي دوراً فيها، وقد تختلف وسائلها من مرحلة إلى أخرى، ومن فئة اجتماعية إلى أخرى، إلا أن المؤكد أنها مؤشر على عمليات التغير الاجتماعي التي يمر بها مجتمع الإمارات.

إن أكثر أساليب التنشئة الاجتماعية انتشاراً بين أفراد العينة هو أسلوب المناقشة والحوار، حيث بلغت نسبته 47%، يليه أسلوب التدين 14.8%، ثم أسلوب، الاعتماد على الذات 12.7%، والتعاون 12%، ويأتي في المرتبة الأخيرة كل من أسلوب الطاعة 11.3%، وترك الأبناء يفعلون ما يريدون 1.7%.

ولكن على الرغم من وجود بعض التشابهات بين الإمارات المختلفة توجد أيضا بعض الاختلافات، حيث نجد أن أسلوب التدين قد احتل أعلى نسبة في إمارة أبوظبي 62.8%، يليه أسلوب الاعتماد على الذات 54.1%، ثم المناقشة والحوار 51.4%، وأخيراً الطاعة 48.5%، والتعاون 40%، وهنا تتفق إمارة دبي مع إمارة أبوظبي من حيث التركيز على أسلوب التدين، في حين يحتل التدين المرتبة الخامسة في إمارة الشارقة، والثالثة في عجمان، والسادسة في الفجيرة، كما يختلف أسلوب المناقشة والحوار أيضاً بين الإمارات المختلفة، حيث احتل المرتبة الرابعة في إمارة أبوظبي والخامسة في دبي وعجمان والفجيرة، في حين احتل المرتبة الأولى في رأس الخيمة والثالثة في الشارقة، وهو ما يؤكد على وجود خصوصية لكل إمارة من الإمارات.

أما فيما يتصل بالعلاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية والعمل فتوضحها بيانات الجدول (3).

جدول (3)
أفضل الأساليب المتبعة في تنشئة الأبناء

المهنة / المتغيرات	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	ك	100	ك	100	ك	100
الطاعة	16	12.3	17	10.6	33	11.3
المناقشة والحوار	60	46.1	78	48.4	138	47.5
ترك الأبناء يفعلون ما يريدون	1	0.8	4	2.4	5	1.7
التدين	19	14.6	24	14.9	43	14.8
التعاون	17	13.1	18	11.3	35	12.0
الاعتماد على الذات	17	13.1	20	12.4	37	12.7
المجموع	**130**	**100**	**161**	**100**	**291**	**100**

ويتضح من جدول (3) أنه لا توجد أي فروق أساسية، وهو ما يبين عدم وجود تأثير للعمل في أساليب التنشئة، حيث جاء أسلوب المناقشة والحوار في المرتبة الأولى، يليه أسلوب التدين، ثم الاعتماد على الذات. وهو ما يؤكد على تطور مجتمع الإمارات والأخذ بالأساليب التربوية الحديثة، على الرغم من تداخل الأساليب التقليدية، حيث إن الجديد لا يلغي القديم تماما وإنما يتعايش معه وإن كانت السمة الغالبة هي النمط الجديد في التنشئة الاجتماعية.

أما عن الأساليب المتبعة لمواجهة الأخطاء التي قد يقوم بها الأبناء، فقد تبين من تحليل البيانات الميدانية، أن أكثر الأساليب انتشاراً هو أسلوب التوجيه والإرشاد، حيث احتل نسبة 88.3%، يليه أسلوب ترك الأبناء يحلون مشكلاتهم بأنفسهم 6.2%، وأخيراً ضرب الأبناء 5.5%، وهو ما يؤكد على تغير أساليب التنشئة الاجتماعية وبخاصة عقاب الأبناء عند الخطأ، وبخاصة الضرب الذي غالباً ما يؤدي إلى قتل روح المبادرة والإبداع لدى الأبناء، ليحل محله أسلوب التوجيه والإرشاد. ولعل من أبرز العوامل التي أدت إلى تغير هذا الأسلوب هو انفتاح مجتمع الإمارات على العالم من جانب، وانتشار التعليم من جانب آخر، إضافة إلى كثرة السفر إلى الخارج من جانب ثالث، يضاف إلى ذلك كله وسائل الاتصال والإعلام التي أدت دوراً محورياً في هذا الجانب.

على ضوء تغير القيم والعادات والتقاليد يأتي انعكاسها بصورة واضحة على

أفراد عينة الدراسة بشكل واضح حول أفضل أساليب التنشئة الاجتماعية، فقد أكدت الأكثرية العظمى من أفراد العينة على أن أسلوب التنشئة الاجتماعية في الجيل السابق الماضي أفضل من الجيل الحالي، حيث بلغت نسبتهن نحو 76.9%، أما اللاتي يفضلن تنشئة الجيل الحالي فلم تبلغ سوى 23.1%، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل يمكن إيضاحها من خلال الجدول (4).

جدول (4)
أسباب تفضيل أساليب تنشئة الجيل الحالي

المهنة / المتغيرات	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	ك	100	ك	100	ك	100
تقوم على الاعتماد على النفس	24	10.3	32	10.8	56	10.6
تقوي لدى الفرد قدرته على القيام بمسئولياته بهمة	28	12.1	40	13.5	68	12.9
تعود الفرد على الصمود والقدرة على التحمل	30	12.9	46	15.5	76	14.5
تقوم على قيم التعاون والحب	30	12.9	39	13.1	69	13.0
تقوم على قيم الاحترام	33	14.2	41	13.8	74	13.9
تتم التربية من قبل الأب والأم والجد والجدة	29	12.5	27	9.1	56	10.6
تمنع التأثيرات الخارجية التي توفرها القنوات الفضائية	27	11.6	34	11.4	61	11.5
تقوم على طاعة الوالدين	31	13.5	38	12.8	69	13.0
المجموع	**232**	**100**	**297**	**100**	**529**	**100**

وحول تفضيل تنشئة الجيل السابق على مستوى الإمارات يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج من خلال تحليل البيانات الميدانية يمكن إيضاحها على النحو التالي:

1 – إن 14.9% يؤكدن على أهمية تعود الفرد على الصمود والقدرة على التحمل وطول البال. ونجد أن أفراد العينة من الشارقة تشكل نسبتهن المئوية الأعلى، حيث إنها 20.0%، في حين أن رأس الخيمة 11.9% وبناءً عليه فإن هناك تفاوتاً في ما بين الإمارات.

2 – إن 13.8% من المجموع الكلي تنصب في أنها تقوم على قيم الاحترام، إلا

أن الأعلى من نصيب الشارقة 15% من مجموع من أجبن عن هذا السؤال من أفراد العينة من الشارقة، والأقل في إمارة الفجيرة 10.8%.

في حين جاء تفضيل نحو 23.1% من أفراد العينة لتنشئة الجيل الحالي. وحول الأسباب المسئولة عن تفضيل المبحوثات لأساليب التنشئة المتبعة لتنشئة الجيل الحالي، أجمعت العينة على مجموعة من العوامل والأسباب:

1 – إن هذه التنشئة تتم في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي، ومن ثم فالفرد في الوقت الحالي مختلف تماما عن الماضي، فهو يتسلح بالعلم والتكنولوجيا، فكيف لنا أن نعود إلى الوراء مرة أخرى؟

2 – إن التنشئة في الوقت الحالي على عكس الماضي تقوم على الحرية والمساواة وليس على تسلط الأسرة كما كانت في الماضي.

3 – تحقيق الواقع الفعلي للخروج من سيطرة الوالدين على الأبناء، ومن ثم جعل الأبناء يحققون رغبة الآباء وليس رغباتهم، مما انعكس على إخفاق بعض الأبناء.

يتضح لنا مما سبق أننا ما زلنا أمام موقفين يكشفان بوضوح عن الواقع الفعلي لمجتمع الإمارات، فهناك من يتمسك بالماضي (الحفاظ على الهوية) والتراث، والآخر مرتبط بالحداثة والمعاصرة، وهذا يؤكد على أنه على الرغم من التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي لمجتمع الإمارات فإنه ما زال يجمع بين القديم والحديث، وإن كانت معدلات كل منهما تختلف من فترة إلى أخرى ومن موقف اجتماعي إلى آخر.

ولكن على الرغم من هذه الإيجابيات التي تميز بها مجتمع الإمارات المختلفة بغض النظر عن خصوصية كل إمارة فإنه توجد بعض السلبيات التي تعرض لها مجتمع الإمارات بصفة عامة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أدى الدخل المرتفع وارتفاع مستوى المعيشة إلى نوع من الرفاهية الاجتماعية التي جاءت في بعض الأحيان بصورة خاطئة في اعتماد الأكثرية العظمى من أبناء الإمارات على الخادمات في العمل بالمنازل، الأمر الذي أسهم في ظهور كثير من المشكلات والسلبيات من أبرزها:

أولاً: التأثير في اللغة، حيث أكد نحو 25.1% من أفراد عينة الدراسة أن الأبناء قد تأثروا بلغة الخادمات مما أضعف اللغة العربية.

ثانياً: عدم ارتباط الطفل بوالديه، وجاء في المرتبة الثانية، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن عدم اهتمام الآباء والأمهات بالأبناء وتركهم للخادمات لتلبية معظم احتياجاتهم أدى إلى تحول في العلاقات الاجتماعية تجاه الخادمة، فيزداد الطفل ارتباطا بها، حيث ترتبط مشاعر الطفل بالخادمة، ومن ثم تبتعد عن الوالدين، وهو ما نطلق عليه تحول العلاقات الاجتماعية.

ثالثاً: اكتساب العادات والتقاليد الغريبة وبخاصة عادات الخادمات وتقاليدهن، وهنا تأتي مشكلة تنبع من شقين: الأول فقدان الهوية العربية الإسلامية، والثاني انتشار القيم الغريبة، وبخاصة قيم شبه القارة الهندية والفلبين، مما يأتي بثمار غير مرغوبة على قيم المجتمع وعاداته.

ثالثاً – القيم الخاصة بتعليم المرأة:

لقد عرف مجتمع الإمارات نظاماً تعليمياً تقليدياً من حيث أساليبه ومحتواه ومؤسساته، على مدى المراحل المختلفة التي مر بها المجتمع خلال تاريخه الممتد، واستمر ذلك حتى الخمسينيات من القرن الماضي، ثم بدأ يتراجع بشكل تدريجي بفعل عوامل التغير المختلفة التي أدت دوراً مؤثراً وفاعلاً في التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي شهدها المجتمع منذ قيام الدولة الاتحادية (عبدالله لؤلؤ، وأمينة خليفة، 1996).

ولقد ارتبط النظام التعليمي بظروف المجتمع المادية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وظهر تطور واضح في سياسات التنمية، وبخاصة في مجال التعليم، حيث قفزت المرأة واحتلت مكانة عالية في هذا النظام، الأمر الذي أدى إلى تغير واضح في منظومة القيم الاجتماعية، وبخاصة تلك القيم التي تتعلق بالتعليم، وعلى وجه التحديد تعليم الإناث، حيث شهدت تلك القيم بما تتضمنه من عادات وتقاليد تغيرات واضحة استجابة لإنجازات التنمية على جميع الأصعدة والمستويات، نتيجة للسياسات الخاصة بتعليم الكبار ومحو الأمية والسياسات الخاصة بتعليم المرأة.

وفيما يتعلق بالجوانب الإيجابية لتعليم المرأة على مستوى الإمارات المختلفة فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك سمات عامة ومشتركة على مستوى الإمارات الست من حيث الجوانب الإيجابية لتعليم المرأة، يأتي في مقدمتها القيام بتربية الأبناء تربية صحيحة، حيث حصلت على نسبة 25.3%، في حين جاء في المرتبة الثانية نشر الوعي في المجتمع بشكل أكبر 21.7%، وهو ما يؤكد على تغير القيم، وبخاصة في التنشئة الاجتماعية القائمة على الوعي نتيجة التقدم لدى المرأة،

في حين جاء إثبات الذات ومساعدة الأسرة اقتصادياً والحد من المشكلات الأسرية في المرتبة الثالثة 12.6%، وهو ما يوضح لنا بصورة جلية دور التعليم في تغير القيم، وبخاصة القيم الأسرية، الأمر الذي ترتب عليه تعديل السلوك وظهور عنصر التفاهم وسيادة الحوار والمناقشة بديلاً عن السلطة التقليدية.

كما أسهم التعليم في تغير القيم، وبخاصة الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة الوعي الاجتماعي 10.1%، كما تميز التعليم في القضاء على وقت الفراغ الذي ترتب عليه كثير من المشكلات الاجتماعية، وبخاصة لدى فئة الشباب.

جدول (5)
الجوانب الإيجابية لتعليم المرأة حسب عملها

المهنة / المتغيرات	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	ك	100	ك	100	ك	100
القيام بتربية الأبناء تربية صحيحة	54	22.9	78	26.9	132	25.1
نشر الوعي في المجتمع بشكل أكبر	52	22.2	62	21.5	114	21.8
إثبات الذات	31	13.2	35	12.1	66	12.6
مساعدة الأسرة اقتصادياً	35	14.9	31	10.7	66	12.6
تعرُّف العالم الخارجي وزيادة وعيها	25	10.6	28	9.7	53	10.1
تقليل المشكلات الأسرية	30	12.8	36	12.5	66	12.6
عدم وجود وقت الفراغ	8	3.4	19	6.6	27	5.2
المجموع	**235**	**100**	**289**	**100**	**524**	**100**

أما فيما يتعلق بالجوانب الإيجابية للتعليم على مستوى المرأة العاملة وغير العاملة، فقد أوضحت هذه الدراسة ما يلي:

أ – على الرغم من بعض التشابهات توجد مجموعة من الاختلافات في القيم المتعلقة بدور التعليم في القيام بتربية الأبناء تربية صحيحة، حيث جاءت في المرتبة الأولى لدى كل من المرأة العاملة وغير العاملة، ولكنها جاءت بصورة أعلى لدى المرأة غير العاملة 26.9%، في حين أن المرأة التي تعمل لم تحصل سوى على 22.9%.

ب – كما أدى التعليم دوراً أساسياً في نشر الوعي الاجتماعي وجاءت الاختلافات بسيطة بين العاملة 22.2% وغير العاملة 21.5%، وهو الحال نفسه تقريبا بالنسبة لإثبات الذات، حيث جاء في المرتبة الرابعة لجميع أفراد العينة.

جـ – وإذا كان التعليم قد أدى دوراً محورياً في تغير القيم الاجتماعية للمرأة العاملة، وبخاصة في مساعدة الأسرة اقتصادياً، حيث جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 14.9%، فقد جاءت في المرتبة الخامسة لدى المرأة غير العاملة.

د – كما أظهرت هذه الدراسة أيضاً فروقاً محدودة لدور التعليم في تغير القيم لدى المرأة غير العاملة، حيث جاء تقليل المشكلات الأسرية في المرتبة الثالثة بنسبة 12.5% لدى المرأة غير العاملة، على عكس المرأة العاملة التي جاءت في المرتبة السادسة بنسبة 12.8%.

أما فيما يتعلق بالجوانب السلبية لتعليم المرأة فيمكن إيضاحها من واقع بيانات الدراسة الميدانية على النحو التالي:

إن هناك سمات عامة ومشتركة على مستوى الإمارات الست فيما يتعلق بالجوانب السلبية لتعليم المرأة، ويأتي في مقدمتها ترك الأبناء عند الخدم وخروجها للعمل، حيث حصلت على نسبة 35.8%، في حين يأتي العامل السلبي الثاني متمثلاً في أن بعض المتعلمات ينظر نظرة كبرياء واستعلاء إلى بقية أفراد المجتمع بنسبة 16.7%، في حين يتمثل العامل الثالث في التعليم من أجل الحصول على الشهادة فقط مما يفقد التعليم مضمونه ومحتواه الحقيقي، في حين يتمثل العامل الرابع في عدم الزواج بسبب ارتفاع المستوى الثقافي للمرأة مما يجعلها عرضة للبقاء من دون زواج، مما يترتب عليه بعض المشكلات الاجتماعية من ناحية، والإضرار بالمجتمع وسياساته التنموية من ناحية أخرى.

أما العامل الخامس فيتمثل في فقدان القيم الاجتماعية وعدم سيطرة الأهل عليها بنسبة 7.3%، حيث أدى التعليم إلى الانفتاح الثقافي، الأمر الذي يجعلها تتعارض مع القيم السائدة داخل المجتمع بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة. ويأتي العامل السادس والأخير في عدم مشاركتهن في تنمية المجتمع.

ولكن على الرغم من تلك التشابهات بين أفراد العينة وبخاصة العاملات وغير العاملات من حيث ترك الأبناء عند الخدم، والتعالي والكبرياء من أجل الحصول على الشهادة، توجد أيضاً بعض الاختلافات وبخاصة فيما يتعلق بارتفاع سن الزواج، حيث حظي بالمرتبة الرابعة لدى العاملات 12.7%، وجاء في المرتبة الخامسة لدى غير العاملات 11.7%، كما جاء عدم الزواج لارتفاع المستوى الثقافي لدى المرأة العاملة في المرتبة الخامسة جاء في المرتبة الرابعة لدى المرأة غير العاملة، كما

اختلفن في مشاركتهن في تنمية المجتمع، حيث جاءت المشاركة لدى المرأة غير العاملة أقوى من المشاركة لدى المرأة العاملة، وهو ما يختلف عما تبرزه الإحصاءات الرسمية التي غالباً ما تستبعد المرأة غير العاملة من القوى المنتجة، وهي مغالطة كبيرة للغاية.

رابعاً – القيم الخاصة بعمل المرأة:

بات عمل المرأة في مجتمع الإمارات من الواجبات الوطنية في ظل التركيبة السكانية المختلفة بشكل واضح، إلا أن هناك جوانب سواء أكانت إيجابية أم سلبية لا بد من معرفتها حتى يؤكد على الأولى ويعمل من أجل إزالة أسباب الثانية، حيث أصبح عمل المرأة أحد المؤشرات الأساسية لقياس التنمية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة. هذا فضلاً عن أن التعدادات الرسمية العالمية والإقليمية والمحلية تظهر تزايد حجم دور المرأة، وربما تكون الصورة أكثر وضوحاً في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويمكن إظهار القيم الخاصة بعمل المرأة، وعلى وجه التحديد قيمة الخروج للعمل (Gottfried, 1998).

لقد أكدت 82.8% من أفراد العينة موافقتهن على خروج المرأة للعمل، وفي إمارة عجمان ورأس الخيمة كانت النسبة 100%. وترجع عدم موافقة المرأة على خروجها للعمل إلى عدة أسباب يمكن إيضاحها من خلال الجدول (6).

جدول (6)

أسباب عدم الموافقة على خروج المرأة للعمل

الإمارة / المتغيرات	أبوظبي		دبي		الشارقة		عجمان		رأس الخيمة		الفجيرة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
إهمال الأبناء	10	62.5	1	6.3	2	12.5	–	–	–	–	3	18.8	16	24.2
انشغال المرأة عن زوجها وبيتها	18	64.3	2	7.1	4	14.3	–	–	–	–	4	14.3	28	42.4
الاعتماد على الخدم في تنشئة الأبناء	9	75.0	–	–	2	16.7	–	–	–	–	1	8.3	12	18.2
إتاحة الفرصة للذكور لإيجاد فرصة عمل	5	100	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	5	7.6
تعارضها مع القيم الإسلامية	4	80.0	–	–	1	20.0	–	–	–	–	–	–	5	7.6
المجموع	46	100	3		9		–	–	–	–	8		66	100

يتضح من الجدول أعلاه أن عدم موافقة المرأة على خروجها للعمل يرجع إلى انشغال المرأة عن بيتها وزوجها، حيث جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 42.4%، يليها إهمال الأبناء 24.2% والاعتماد على الخدم في تنشئة الأبناء، مما يؤثر في قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم بما يتنافى مع القيم السائدة في المجتمع، فيما يأتي العامل الرابع في إتاحة الفرصة للرجال أو الذكور في الحصول على فرص عمل بنسبة 7.6%، هذا فضلاً عن تعارض عمل المرأة مع القيم الإسلامية بنسبة 7.6%، في حين تأتي نسبة الموافقات على خروج المرأة للعمل سواء العاملة أو غير العاملة لتؤكد على اقتناع المرأة بخروجها للعمل وفقاً لمجموعة من الأسباب يمكن إيضاحها من خلال بيانات الجدول (7).

جدول (7)
أسباب خروج المرأة للعمل في الوقت الحالي

المهنة / المتغيرات	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	ك	100	ك	100	ك	100
مساعدة الزوج	35	20.7	45	17.8	80	19.0
الاستقلال المادي	28	16.6	44	17.5	72	17.1
إثبات الذات	46	27.3	57	22.6	103	24.5
الرغبة في المساواة مع الرجل	6	3.5	31	12.3	37	8.8
الاعتماد على الخدم	1	0.6	14	5.6	15	3.6
قتل الملل	21	12.4	34	13.5	55	13.0
رد الجميل للمجتمع	32	18.9	27	10.7	59	14.0
المجموع	**169**	**100**	**252**	**100**	**421**	**100**

ويتمثل العامل الأول لخروج المرأة للعمل في إثبات الذات بنسبة 24.5%، وهو ما يؤكد على تغير القيم السلبية لدى المرأة ومحاولتها اقتحام مجال العمل وإثبات ذاتها على عكس القيم التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع في مرحلة ما قبل الاتحاد، في حين تمثل العامل الثاني في مساعدة الزوج، وهو ما يؤكد المشاركة الاجتماعية داخل الأسرة، وهو من أبرز التحولات الأساسية للتنمية الشمولية في دولة الإمارات.

أما العامل الثالث فيتمثل في الاستقلال المادي، وهو ما يوضح مدى انفتاح

المرأة على الثقافات الغربية والاهتمام بالعنصر المادي أو بعبارة أخرى الاستقلال الاقتصادي، في حين يتمثل العامل الرابع في اعتراف المرأة بما قدمته لها السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة في المرحلة الأخيرة، ولذلك جاء تركيزها على رد الجميل للمجتمع، في حين جاء على عكس ذلك العامل الخامس الذي يتمثل في خروج المرأة للعمل لقتل الملل، وبخاصة في ظل الرفاهية الاقتصادية التي تعيشها المرأة في ظل دولة الإمارات، كما يبرز العامل الخامس التحول في القيم الاجتماعية لدى المرأة، وبخاصة رغبتها في المساواة مع الرجل. في حين يأتي العامل الأخير في اعتماد المرأة على الخدم، ومن ثم البحث عن وظيفة أخرى.

ولقد أكدت الأكثرية العظمى من أفراد عينة الدراسة 78.5% أن خروج المرأة للعمل له تأثيرات في الأسرة، بعضها إيجابي 39.2% والآخر سلبي 38.8%، في حين لم توضح 22% من العينة رأيهن في ذلك.

ويتضح مما سبق أن المرأة العاملة ترتفع لديها نسبة التأثيرات الإيجابية، في حين ترتفع التأثيرات السلبية لدى المرأة غير العاملة، مما يؤكد على أن المرأة العاملة أدركت الآثار الإيجابية لعمل المرأة على ضوء التجربة العملية.

أما فيما يتعلق بالجوانب الإيجابية لعمل المرأة فقد جاءت على النحو التالي كما أظهرتها الدراسة الميدانية من واقع الجدول (8).

جدول (8)
التأثيرات الإيجابية لعمل المرأة

الإمارة / الدخل	أبوظبي		دبي		الشارقة		عجمان		رأس الخيمة		الفجيرة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مساعدة الزوج في الدخل ومصاريف الأسرة	36	31.3	6	28.6	12	36.4	–	–	7	31.9	12	38.7	73	32.6
إثبات الذات	25	21.7	4	19.0	8	24.2	–	–	6	27.3	6	19.4	49	21.9
الإنفاق على الأبناء	16	12.9	3	14.3	4	12.1	–	–	1	4.5	2	6.5	26	11.6
تعلم النظام	15	13.1	3	14.3	2	6.1	1	50.0	3	13.6	6	19.4	30	13.4
تربية الأبناء تربية صحيحة	23	20.0	5	23.8	7	21.2	1	50.0	5	22.7	5	16.0	46	20.5
المجموع	**115**	**100**	**21**	**100**	**33**	**100**	**2**	**100**	**22**	**100**	**31**	**100**	**224**	**100**

إن مساعدة الزوج في الدخل ومصاريف الأسرة يعد العامل الأول على مستوى الإمارات الست 32.6%، أما العامل الثاني فيتمثل في ما يمنحه العمل للمرأة من إثبات الذات وقدرتها على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، في حين يتمثل العامل الثالث في تربية الأبناء تربية صحيحة، حيث يؤدي عمل المرأة إلى الاحتكاك الثقافي وزيادة الوعي، مما ينعكس في نهاية الأمر على التنشئة الاجتماعية للأبناء 20.5%.

في حين جاء العامل الرابع في التأثيرات الإيجابية في أن العمل يمنح المرأة قيم النظام 13.4% يأتي الإنفاق على الأبناء في المرتبة الأخيرة 11.6%، وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع الدخل الاقتصادي في الدولة.

جدول (9)
التأثيرات السلبية لخروج المرأة للعمل

المهنة / المتغيرات	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	ك	100	ك	100	ك	100
الخروج من المنزل مما يؤدي إلى ترك الواجبات المنزلية	15	23.8	35	29.4	50	27.5
ترك تربية الأطفال للآخرين، مثل الأهل والمربيات	37	58.7	52	43.7	89	48.9
الاعتماد الكلي على الخدم	11	17.5	32	26.9	43	23.6
المجموع	**63**	**100**	**119**	**100**	**182**	**100**

أما فيما يتعلق بالتأثيرات السلبية لخروج المرأة للعمل على مستوى المرأة العاملة وغير العاملة، فقد بين الجدول (9) أن ثمة اتفاقاً بين عينة هذه الدراسة على أن هناك مجموعة من التأثيرات السلبية تتمثل في أن خروج المرأة للعمل يؤثر في تربية الأطفال، حيث يتركون للأهل والخدم مما يؤثر في تنشئتهم الاجتماعية بشكل سلبي، وقد جاءت في المرتبة الأولى للمرأة العاملة بنسبة 58.7%، وكذلك عند المرأة غير العاملة 43.7%، كما أن خروج المرأة للعمل يؤثر سلبياً في الواجبات المنزلية مما يؤدي إلى تركها في أحيان كثيرة، ولقد جاءت في المرتبة الثانية سواء للمرأة العاملة 23.8% والمرأة غير العاملة 29.4%، وإن كانت مرتفعة لدى المرأة غير العاملة. في حين يأتي العامل السلبي الثالث في الاعتماد الكلي على الخدم، وإن كان قد حظي بنسبة أعلى لدى المرأة غير العاملة 26.9% مقابل 17.5% لدى المرأة العاملة.

ومما تجدر ملاحظته ارتفاع إحساس المرأة العاملة بأثر ترك الأبناء لدى الآخرين، وهذا يوضح عمق معاناة المرأة العاملة من جراء ترك أبنائها للخدم أو الأهل.

خامساً – المرأة والمشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية مؤشراً مهماً من مؤشرات النمو الاجتماعي من ناحية، وفاعلية الفئات والشرائح المختلفة في المجتمع من ناحية أخرى. ومن ثم فإن محور المشاركة السياسية للمرأة يرتبط مباشرة بوضع المرأة في المجتمع والدرجة التي بلغها تطور هذا الوضع. إذ تشير قضية المشاركة السياسية للمرأة إلى الدور الذي تؤديه في الحياة العامة، والقوى التي تتمتع بها في المشاركة في بناء القوة في المجتمع، وعلى الرغم من بروز دور المرأة في الشؤون العامة في الفترات الأخيرة فإن هناك عوامل متعددة قد أدت إلى خفوت هذا الدور لحقب طويلة.

ومن ثم أصبح موضوع المشاركة السياسية يمثل موضوعاً أساسياً يفرض نفسه على مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بدأت فعلياً مشاركتها في الحياة النيابية في عمان وقطر، وفيما بعد في البحرين، وهناك بعض الصعوبات في إقراره في الكويت، أما في الإمارات فإن رئيس الدولة أكد أكثر من مرة على أهمية مشاركة المرأة في المجلس الوطني، وفي هذه الدراسة سنحاول أن نتلمس الميدان ورأي المرأة الإماراتية في مشاركتها السياسية.

ويمكن الكشف عن دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية من واقع بيانات الدراسة الميدانية من خلال مجموعة من الحقائق والمؤشرات الأساسية يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: لقد أجمعت الأكثرية العظمى من أفراد عينة الدراسة على مستوى الإمارات المختلفة على عدم موافقتهن على دخول المجلس الوطني الاتحادي، حيث بلغت نسبتهن 62.9%، في حين لم تبلغ نسبة من يوافقن على دخوله سوى 33.9%.

ثانياً: على الرغم من بعض جوانب الشبه بين الإمارات السبع من حيث خضوعها لقيم وعادات وتقاليد تكاد تكون واحدة، هي قيم مجتمع الإمارات، فإنه توجد بعض الاختلافات أيضاً.

ثالثاً: أظهرت الدراسة الميدانية مفارقات مهمة، كان من أبرزها أن نسبة الموافقات على دخول المرأة المجلس الوطني الاتحادي قد جاءت مرتفعة في إمارة

عجمان، حيث حظيت بنسبة 62.5%، في حين أن هذه الإمارة هي أقل الإمارات دخلاً، وهو ما يوضح أن هناك علاقة إيجابية بين انخفاض مستوى الدخل وارتفاع نسبة المشاركة السياسية، ومما يؤكد ذلك أيضاً ارتفاع نسبة المرأة المؤيدة لدخولها في المجلس في كل من رأس الخيمة 43.8% والفجيرة 42.9%.

رابعاً: تأتي إمارة الشارقة في المرتبة الثالثة، حيث حظيت بنسبة 37.5%.

خامساً: في حين تأتي إمارة أبوظبي في المرتبة الخامسة 29.2% ودبي في المرتبة السادسة 23.8%، على الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي والتحضر والانفتاح على المجتمعات سواء العربية أو الأجنبية فإن معدلات الإقبال على المشاركة السياسية جاءت منخفضة، وهو ما يوضح أن ارتفاع الدخول والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية يؤدي إلى عدم الإقبال على المشاركة السياسية بقدر الاهتمام بمجالات الرفاهية وانتشار النمط الاستهلاكي.

وترجع موافقة المرأة سواء العاملة أو غير العاملة على دخول المجلس الوطني الاتحادي إلى مجموعة من العوامل يمكن إيضاحها من خلال بيانات الجدول (10).

جدول (10)
أسباب الموافقة على دخول المرأة المجلس الوطني الاتحادي

المهنة / المتغيرات	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	ك	100	ك	100	ك	100
حتى تثبت حقوق المرأة في المجتمع	17	23.3	18	25.7	35	24.4
لأنه ليس قاصراً على الرجال فقط	11	15.1	5	7.1	16	11.2
لأنها تمثل نصف المجتمع	18	24.7	19	27.1	37	25.9
المرأة تملك الحكمة والقدرة على إدارة المجتمع	10	13.7	9	12.9	19	13.3
ممارسة حقها السياسي	10	13.7	8	11.4	18	12.6
لأنه العنوان الحقيقي لتقدم المجتمع	5	6.8	5	7.2	10	7.0
لأنه يعني نهاية إهمال المرأة	2	2.7	6	8.6	8	5.6
المجموع	**73**	**100**	**70**	**100**	**143**	**100**

ويتمثل العامل الأول في أن المرأة تمثل نصف المجتمع، ولذلك لا بد أن تكون مشاركة في صنع القرارات السياسية للتعبير عن رأيها. في حين يأتي إثبات حقوق

المرأة في المجتمع في المرتبة الثانية حتى تستطيع الحصول على قوانين رسمية تؤكد مشاركتها وإثبات حقوقها بصفة شرعية وليس بأي صفة أخرى. كما يأتي العامل الثالث في أن المرأة تمتلك الحكمة والقدرة على المشاركة في إدارة المجتمع. هذا فضلاً عن ممارسة حقوقها السياسية وأنها ليست قاصرة على الرجال فقط. إضافة إلى أن المشاركة السياسية للمرأة تُعد مؤشراً حقيقياً على تقدم المجتمع وتطوره وتؤكد على مواكبتها للتطورات العالمية.

وترجع عدم مشاركة المرأة في المجال السياسي إلى عدة عوامل أساسية يمكن إيضاحها من خلال الجدول (11).

جدول (11)
أسباب عدم إسهام التعليم في مشاركة المرأة في العمل السياسي

المهنة / المتغيرات	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	ك	100	ك	100	ك	100
انفصال التعليم عن الوعي السياسي	19	31.1	16	28.6	35	29.9
النظام التعليمي لم يسمح بالمشاركة السياسية	12	19.7	9	16.1	21	17.9
يعتمد على التلقين	11	18.1	12	21.4	23	19.7
المناهج الدراسية قاصرة	10	16.3	8	14.3	18	15.4
بعد التعلم عن الواقع	9	14.8	11	19.6	20	17.1
المجموع	**61**	**100**	**56**	**100**	**117**	**100**

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

أولاً: إن إحجام المرأة عن المشاركة في العمل السياسي يرجع إلى عدم قدرة التعليم أو النظام على إكساب المرأة المهارات أو تغيير القيم والعادات التي تسهم في هذا المجال، فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن التعليم لم يسهم في تعزيز المشاركة السياسية لعدة عوامل وأسباب أساسية، يتمثل أولها في انفصال التعليم عن الوعي السياسي، وهو ما أكده أفراد عينة الدراسة بنسبة 35%، منها 31.1% للعاملات و28.6% لغير العاملات.

ثانياً: إن النظام التعليمي يعتمد على أساليب تقليدية وبخاصة عملية التلقين التي تؤدي إلى قتل روح الفكر والإبداع والابتكار لدى المرأة، مما لا يسهم في

تعزيز عملية المشاركة السياسية وهو ما أكدته الدراسة الميدانية، حيث جاءت نسبة 23% على مستوى أفراد العينة، منها 18.1% للعاملات و21.4% لغير العاملات.

ثالثاً: إن النظام التعليمي بما يشتمل عليه من مقررات دراسية وتعليمية لم يسمح بالمشاركة السياسية، حيث جاءت نسبتها 21% من إجمالي مستوى عينة الدراسة، 19.7% للعاملات و16.1% لغير العاملات.

رابعاً: يتمثل في بعد التعليم عن الواقع أو بمعنى آخر الانفصال بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، مما يأتي في نهاية الأمر بمجموعة معلومات فارغة المضمون، ومن ثم تنعكس على التنشئة السياسية لدى المرأة وتظل تحيطها هالة من الخوف من هذا الجانب. وقد حظي هذا العامل بنسبة 20% من مستوى عينة الدراسة، 14.8% للعاملات و19.6% لغير العاملات.

وتؤكد الدراسة الميدانية أيضاً على أن الأكثرية العظمى سواء من المرأة العاملة 85.7% أو غير العاملة 84.4% يؤكدن على إسهام المرأة في خدمة المجتمع. ولكن على الرغم مما سبق تؤكد الدراسة الميدانية أن المرأة تقوم بأدوار مختلفة في المجتمع، فهي الأم، والزوجة، والعاملة، وبعبارة أخرى فهي نصف المجتمع، لذا فإن أدوارها متعددة ويمكن إيجازها فيما يلي:

بالنسبة للمرأة العاملة:

إن المرأة تسهم في رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع، حتى إنها دخلت وشاركت في معظم الأعمال الحرة، وهذا المجال كان مقصوراً على الرجال فيما سبق. وهي تقوم بالمشاركة في تنمية المجتمع وتشارك الرجل في ذلك، ومن خلال عملها تخدم الوطن وترد جزءاً من فضل الوطن عليها وتثبت ذاتها من خلال العمل، ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية تقوم بترسيخ قيم حب الوطن والدفاع عنه لدى الأطفال.

إن مشاركة المرأة في العمل خطوة إيجابية لتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، فهي تسهم بشكل مباشر في زيادة نسبة القوى العاملة من المواطنين. ويتعزز دورها في المجتمع في تغيير بعض العادات والتقاليد وتطويرها لتواكب تطور المجتمع.

إن قيام المرأة بدورها في المجتمع يؤكد على أنها متساوية مع الرجل وتحصل على حقوقها بوصفها إنساناً، أو بعبارة أخرى تؤكد القيم الواردة في الدستور والذي

يساوي بين المواطنين. فهي تخدم الوطن داخليا وتسهم في إعلاء اسم الدولة في المحافل الدولية، وتبرز الهوية الوطنية للدولة من خلال مشاركتها في كثير من المؤتمرات.

أما بالنسبة للمرأة غير العاملة فيمكن إيجاز آرائها فيما يلي:

– تربية الأبناء على حب الوطن والتمسك بالعادات والتقاليد، وأن المرأة تقوم بتوفير الجو المناسب للأسرة من خلال طاعة الزوج، كما أنها تقوم بتثبيت دورها ووجودها في المجتمع والمشاركة في الاقتصاد الوطني. فهي تسهم في تشكيل مجتمع متقدم وتكوينه. وأن المرأة تسهم في الجمعيات النسائية وتشارك فيها. وتقوم بتوفير المصاريف وعدم الإسراف وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

إنها تسهم في تحمل مصاريف البيت جنبا إلى جنب مع الزوج. وأن لها دوراً في مجال خدمة الوطن عسكرياً، وأنها تحتل مواقع متقدمة في السلم الوظيفي الحكومي. وهي تؤكد للعالم أن المرأة في الإمارات قادرة على البناء والعطاء وتسهم في التنمية.

نستنتج من هنا أن المرأة في الإمارات تقوم بأدوار متعددة في مجال خدمة المجتمع، سواء أكانت امرأة عاملة أم غير عاملة، إلا أن المؤكد أن للتعليم دوراً في زيادة وعي المرأة بدورها في المجتمع.

أما فيما يتعلق بالظروف والمعوقات التي تحول دون قيام المرأة بدورها فيمكن وضعها في الصورة التالية حسب اقتراحات أفراد العينة، سواء من العاملات أو غير العاملات.

1 – المرأة العاملة:

إن المرأة لا تشارك في جمعيات النفع العام بشكل عام، ونجد أن الإعلام لا يقوم بدوره في توعية المرأة بأهمية دورها، وقد يعكس ذلك ضعف الوعي الاجتماعي حول أهمية دور المرأة، وبعض الناس ما يزال يرى أن طبيعة المرأة ضعيفة، ونجد أن للعادات والتقاليد دوراً مؤثراً في عدم قيام المرأة بدورها، آخذين بعين الاعتبار التمسك بالعادات والتقاليد التقليدية، وأن بعض الرجال في الإمارات لا يترك المجال للمرأة بأن تقوم بدورها في خدمة المجتمع، وفي حالات نجد سيطرة الرجال على النساء، بل منعهن من إبداء وجهات نظرهن في كثير من الأمور ذات العلاقة بالمجتمع. وهذا يتناقض مع تطلعات القيادة السياسية والدولة، والتي تؤكد على ضرورة إسهام المرأة في تنمية المجتمع في المجالات كافة.

ومن جانب آخر هناك مجموعة كبيرة من النساء لا يعملن، بل إن بعضهن ينصرفن نحو الكماليات والتأكيد على تحقيق الاحتياجات الشخصية، ومن هنا فإن عدم الاهتمام بالتنمية الاقتصادية لدى قطاع لا بأس به من النساء، يؤكد على عدم قيام المرأة بدورها في المجتمع.

2 – المرأة غير العاملة:

يرى بعض أفراد العينة أن من أسباب عدم قيام المرأة بدورها في خدمة المجتمع هو الأنانية والكبرياء لدى بعض النساء، وأن دورها ينحصر في مهن معينة مثل التدريس والتمريض، وأن بعض النسوة أو فئات معينة منهن لا هم لهن إلا حضور الحفلات والتسوق، وعدم وجود التشجيع الكافي من أفراد المجتمع، إنها لا تمنح الفرصة المناسبة لتقوم بدورها، وذلك للفكرة المتخلفة التي تشبث بها الذكور في المجتمع وعدم إعطائها الفرصة المناسبة لتقدم أي إسهام مهما كان صغيراً لخدمة المجتمع. فهي بذلك تكبل طموحاتها بقيود من القيم الاجتماعية التقليدية، ومنها قيم العيب والحرام، بل الاعتقاد بأن عملها إنتهاك لقيم العِرض والشرف، وبخاصة إذا كان الأب أو الزوج يؤيد تلك القيم التقليدية. ومن العوامل الأخرى ضعف الالتزام الديني. والعمل فقط من أجل حصولها على مرتب شهري دون بذل جهد أو تطوير أو إسهام فعلي لخدمة المجتمع.

سادساً – استنتاجات عامة:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

أولاً: فيما يتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها النساء العاملات وغير العاملات تتراوح بين الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة، مما يؤكد على أن التغيرات الثقافية والقيمية التي يشهدها مجتمع الإمارات لم تكن تغيرات جذرية. فانتشار الأساليب الحديثة لم يقض تماماً على الأساليب التقليدية والتي كانت سائدة فترات طويلة قبل حدوث تلك التغيرات. فقد تنوعت تلك الأساليب بين المناقشة والحوار، والتدين، والاعتماد على الذات، والتعاون، وترك مساحة من الحرية للأبناء لإبداء رأيهم في بعض الأمور المتعلقة بهم. وقد انعكس ذلك بشكل واضح على الأساليب الأكثر انتشاراً لمواجهة أخطاء الأبناء، حيث تمثلت في التوجيه والإرشاد، والاعتماد على النفس في حل المشكلات، وضرب الأبناء والذي جاء في مرتبة أقل،

مما يشير إلى أن ثمة تغيرات قد تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية المتعلقة بعملية التنشئة الاجتماعية والأساليب التي يتبعها الآباء في تنشئة أبنائهم من جانب، وتأثير التعليم والانفتاح على العالم الخارجي والإعلام والسفر إلى الخارج من جانب آخر.

ثانياً: فيما يتعلق بالقيم الخاصة بتعليم المرأة، فقد أظهرت البيانات الميدانية أن التعليم قد أدى دوراً أساسياً في تغيير كثير من القيم الاجتماعية المتعلقة بوضع المرأة ومكانتها ودورها في المجتمع، وارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي والقدرة على مواجهة المشكلات. وأنه على الرغم من ذلك فثمة بعض السلبيات التي نتجت عن تعليم المرأة وخروجها إلى العمل، من أهمها الاعتماد على الخدم وترك الأبناء يتعرضون لتأثير هؤلاء الخدم سواء في الجوانب النفسية أو السلوكية أو الاجتماعية أو التربوية مما يؤثر سلباً في نموهم الاجتماعي والفكري والثقافي. وعلى صعيد آخر، فقد أدى التعليم والعمل إلى تأخير سن الزواج، ومن ثم التعرض لمشكلات كثيرة.

ثالثاً: بالنسبة للقيم الخاصة بعمل المرأة، فقد كشفت التحليلات أن خروج المرأة إلى العمل قد جاء لمجموعة من الأسباب والدوافع، من أهمها إثبات الذات، والاستقلال المادي، وثمة إجماع بين أفراد العينة على أن خروج المرأة إلى العمل قد صاحبه بعض الإيجابيات منها: مساعدة الزوج في الدخل ومصروفات الأسرة، وإثبات الذات والإنفاق على الأبناء، وتعليم الأبناء، والاهتمام بهم من قبل الأهل أو الخدم، والاعتماد بشكل شبه مطلق على الخدم والمربيات.

رابعاً: فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، تبين أنه على الرغم من أهمية المشاركة في العمل السياسي من جانب المرأة الإماراتية، فإن هناك مجموعة من العوامل تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة في المجال السياسي من أهمها: انفصال التعليم عن الوعي السياسي، واعتماد النظام التعليمي على عمليات التلقين والأساليب التقليدية، وبعد التعليم عن الواقع الاجتماعي.

خامساً: أكدت هذه الدراسة أيضاً أنه على الرغم من أن المرأة في مجتمع الإمارات سواء العاملة أو غير العاملة يشاركن في خدمة المجتمع، فإن ثمة مجموعة من المعوقات البنائية والثقافية ما تزال تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة في القطاعات والمجالات المختلفة، فضلاً عن المعوقات الشخصية، أي تلك التي تتعلق باتجاهات المرأة الإماراتية ذاتها.

المصادر:

أسامة أمين الخولي (1998). **العرب والعولمة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

السيد أحمد حامد، وعليه حسين (1972). القيم والتنمية الاجتماعية: دراسة أنثروبولوجية للمجتمع النوبي والواحات الخارجية. **المجلة الاجتماعية القومية**، 9 (2): 7–13، مايو، القاهرة.

إيغور كون (1984). **معجم الأخلاق**. ترجمة توفيق سلوم، موسكو: دار التقدم.

باقر النجار (1999). **سوسيولوجية المجتمع في الخليج العربي**. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ط1.

حليم بركات (1984). **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سعيدة عبيد (1997). تأثير ثقافة الاستهلاك على عملية التحديث في مجتمع الإمارات العربية المتحدة. دراسة ميدانية على عينة من الأسر في الإمارات. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عين شمس.

سمير نعيم أحمد (1982). أنساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر. **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع (2): 121–140، السنة 10 يونيو – القاهرة.

عبدالجليل حليم (1989). التدخل الاستعماري والحركة الاجتماعية. **مجلة الوحدة**، السنة 5، العدد 57، حزيران.

عبدالله لؤلؤ، وآمنة خليفة (1996). **الأسرة الخليجية بين معالم التغيير وتوجهات المستقبل**. دبي: دار الاتحاد للتوزيع والنشر.

عطية جبارة (1986). **المشكلات الاجتماعية والتربوية: تشخيص، علاج ووقاية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد المطوع (1990). التغير القيمي في مجتمع الإمارات. **شؤون اجتماعية**، السنة السابعة شتاء، ع (28): 125–148.

ميثاء الشامسي (1995). **دراسة عن المرأة والتنمية الاجتماعية**. أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

ناتاليا يفريموفا (1992). **معجم العلوم الاجتماعية**. ترجمة سلوم توفيق، موسكو: دار التقدم.

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، سبتمبر 1995م.

Al Mutawa, M. (1985). Education, development and students movencat in trucial state. *Journal of the Faculty of Art*. Vol 1. U.A.E. University.

Al Mutawa, M. (1998). Globalization effect on the United Arab Emirates society. 14th World Congress of Sociology. 26 July, 1 August. Canada.

Datnow, A. (1988). *The gender politics of education change*. Falmer press. Philadelphia. U.S.A.

Gottfried, H. (1998). Beyond patriarchy? Theorising gender and class. *Sociology*. 32, (3) August.

Mcmichael P. (1996). *Development and social change: A global prespective*. Sage Publication.

مقدم في: مايو 2001.

أجيز في: مايو 2002